14 أكتوبر 14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الأحد 12 يوليو 2026 م الموافق 27 محرم 1448 هـ - العدد 18171 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

من هرمز إلى باب المندب: الدرس الذي يجب ألا يتجاهله العالم

معمر الإرياني*

لم تكن الحرب الأخيرة في الشرق الأوسط مجرد مواجهة عسكرية عابرة، بل كانت اختباراً استراتيجياً كاشفاً لطبيعة السلوك الإيراني، وللطريقة التي يفكر بها النظام في طهران حين يواجه ضغطاً عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً. فقد أثبتت الأحداث أن إيران لا تنظر إلى الممرات البحرية الدولية باعتبارها شرايين للاقتصاد العالمي، بل باعتبارها أوراق ابتزاز وأدوات مساومة يمكن استخدامها ضد المجتمع الدولي متى اقتضت الحاجة.

لقد كان مضيق هرمز، لسنوات طويلة، الورقة الأهم في يد النظام الإيراني. غير أن ما حدث خلال الحرب الأخيرة نقل هذه الورقة من مستوى التهديد السياسي إلى مستوى الفعل العملي. فإيران لم تكتف بالتلويح بإغلاق المضيق، بل حولت التهديد إلى واقع، وعطلت حركة الملاحة والطاقة، وفرضت على العالم اختباراً قاسياً لكلفة ترك الممرات الدولية تحت رحمة نظام يستخدم الجغرافيا كسلاح.

هذه السابقة يجب أن تُقرأ جيداً في واشنطن والعواصم الغربية. فإغلاق هرمز لم يكن قراراً ارتجالياً، بل نتيجة سنوات من الإعداد العسكري والأمني والاستخباراتي. لقد بنى الحرس الثوري الإيراني منظومة متكاملة لتهديد الملاحة، تشمل الألغام البحرية، والزوارق الانتحارية، والصواريخ الموجهة، والطائرات المسيّرة، وشبكات الرصد الساحلي، إضافة إلى القدرة على خلق فوضى محسوبة تربك الأسواق وتضاعف كلفة التأمين والنقل والطاقة.

الأخطر من ذلك أن إيران حاولت خلال الأزمة فرض واقع جديد في المضيق، من خلال التحكم في مسارات الملاحة، والسعي إلى فرض ترتيبات عبور تخدم نفوذها السياسي، بما في ذلك الحديث عن ممرات بديلة ورسوم وترتيبات أمنية تمنح طهران موقعاً غير مشروع فوق واحد من أهم شرايين الاقتصاد العالمي.

وحتى بعد توقيع مذكرة التفاهم وبدء الحديث عن إعادة فتح المضيق، لم تتخل إيران عن استخدام الملف كورقة ضغط. فقد واصلت التلويح بالإغلاق، واحتفظت بقدرتها على تعطيل الملاحة كلما أرادت تحسين شروطها التفاوضية. وهذا يؤكد أن المشكلة ليست في أزمة عابرة، بل في عقيدة سياسية ترى أن ابتزاز العالم وسيلة مشروعة لتحقيق المكاسب.

لكن الدرس الأهم لا يتعلق بهرمز وحده. الخطر الحقيقي هو أن يسعى النظام الإيراني إلى استنساخ التجربة ذاتها في مضيق باب المندب عبر ذراعه الحوثية في اليمن.

لقد هدد النظام الإيراني والحرس الثوري، أكثر من مرة خلال فترة الحرب، بإغلاق باب المندب وتوسيع المواجهة إلى البحر الأحمر. ولم يكن ذلك تهديداً إعلامياً فقط، بل تعبيراً عن تصور استراتيجي يرى أن السيطرة على المضائق البحرية تمنح طهران قدرة على خنق الاقتصاد العالمي من أكثر من اتجاه.

ما منع مليشيا الحوثي من الإقدام على خطوة مماثلة خلال الحرب هو حقيقة جيوسياسية بالغة الأهمية: مضيق باب المندب، وغالبية الشريط الساحلي في البحر الأحمر، وكامل الشريط الساحلي في خليج عدن وبحر العرب، تقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية الشرعية. هذه الحقيقة لم تحم اليمن وحده، بل حمت التجارة الدولية من سيناريو كارثي كان يمكن أن يربط بين هرمز وباب المندب في أزمة واحدة.

ولو تمكنت إيران من فرض نفوذ مباشر أو غير مباشر على باب المندب، فإن العالم سيكون أمام تهديد غير مسبوق. فإغلاق هرمز يضرب إمدادات الطاقة القادمة من الخليج، أما تعطيل باب المندب فيضرب طريق التجارة بين آسيا وأوروبا، ويهدد قناة السويس، وسلاسل الإمداد، وحركة الغذاء والطاقة والتجارة العالمية. وإذا تعرض المضيقان معاً للتهديد في وقت واحد، فإن التداعيات لن تكون إقليمية، بل عالمية بكل معنى الكلمة.

من هنا، فإن أمن البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن ليس شأناً يمنياً داخلياً، ولا ملفاً إقليمياً محدوداً، بل مصلحة دولية مباشرة. وأي تهاون مع المشروع الإيراني في اليمن يعني السماح لطهران ببناء نسخة ثانية من تجربة هرمز، ولكن هذه المرة عند بوابة البحر الأحمر.

لقد أثبتت التجربة أن التحالفات البحرية المؤقتة لا تكفي وحدها. فالسفن الحربية قد تخفف الخطر، لكنها لا تعالج جذوره. الجذر الحقيقي للخطر هو بقاء مليشيا الحوثي كذراع إيرانية مسلحة خارج سلطة الدولة، تمتلك الصواريخ والطائرات المسيّرة والقوارب المفخخة، وتتلقى الدعم والتمويل والتكنولوجيا من الحرس الثوري.

والأخطر أن أي تساهل دولي مع مليشيا الحوثي اليوم لن يُقرأ في طهران وصنعاء باعتباره رغبة في التهدئة، بل باعتباره ضوءاً أخضر لمزيد من التصعيد. فالحوثيون لم يعودوا مجرد تهديد محلي أو جماعة انقلابية داخل اليمن، بل تحولوا إلى الخطر القريب القادم على أمن الملاحة الدولية، والأداة الأكثر جاهزية لدى إيران لاستنساخ تجربة هرمز في باب المندب والبحر الأحمر.

إن غضّ الطرف عن تسليح الحوثيين، أو التعامل معهم كطرف سياسي عادي، أو مكافأتهم بمسارات تفاوضية لا تلزمهم بنزع السلاح ووقف تهديد الملاحة، سيمنحهم الوقت والمساحة لتطوير قدراتهم البحرية والصاروخية. وعندها لن يكون السؤال ما إذا كانوا سيهددون باب المندب، بل متى سيقررون استخدامه كسلاح ابتزاز ضد العالم.

لذلك، فإن التساهل مع مليشيا الحوثي ليس سياسة واقعية، بل تأجيل مكلف للمواجهة مع تهديد يتضخم. وكل يوم يُترك فيه هذا الذراع الإيراني خارج سلطة الدولة اليمنية هو يوم إضافي لبناء الخطر القادم على أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

لذلك، فإن الطريق الأكثر فاعلية لحماية الملاحة الدولية لا يبدأ فقط من البحر، بل من استعادة الدولة اليمنية. المطلوب من المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة اليمنية لبسط سيادتها على كامل الأراضي اليمنية، وتجفيف منابع تمويل وتسليح مليشيا الحوثي، ووقف تدفق الأسلحة الإيرانية، والتعامل مع الحوثيين بوصفهم تهديداً مباشراً للأمن البحري والاقتصاد العالمي، لا مجرد طرف في أزمة داخلية.

لقد أعطت حرب هرمز العالم إنذاراً واضحاً. وإذا كانت إيران قد استخدمت المضيق كسلاح ابتزاز عالمي، لتؤكد انها لا تهدد المضائق من باب الخطاب السياسي، بل تعدّ وتخطط وتنفذ عندما تتوفر الظروف. فإن مليشيا الحوثي هي الخطر القريب القادم الذي قد يحاول تحويل باب المندب إلى هرمز جديد. ومن الخطأ أن ينتظر العالم تكرار السيناريو نفسه قبل أن يعترف بحجم التهديد.

إن سياسة الأمن البحري لا تُبنى على إعادة فتح المضائق بعد إغلاقها، بل على منع إغلاقها من الأصل. وإذا كان العالم قد دفع ثمناً باهظاً لاختبار السلوك الإيراني في هرمز، فعليه ألا يسمح بأن يكون باب المندب هو الاختبار القادم.

الدولة اليمنية القوية ليست مصلحة يمنية فحسب، بل ضمانة دولية لأمن الملاحة والتجارة والطاقة. ومن لا يرى هذه الحقيقة اليوم، قد يراها غداً بثمن أكبر بكثير.

*وزير الإعلام

طالبت بتحقيق دولي مستقل..

(أمهات المختطفين) تدين استمرار إخفاء الحقيقة بشأن مصير السياسي محمد قحطان

14 أكتوبر / خاص:

أعربت رابطة أمهات المختطفين عن بالغ إدانتها واستنكارها لاستمرار إخفاء الحقيقة بشأن مصير السياسي محمد قحطان طوال أكثر من أحد عشر عامًا، مؤكدة أن ما ورد من معلومات بشأن وفاته أثناء احتجازه لدى جماعة الحوثي "يستدعي تحقيقًا دوليًا عاجلًا ومستقلًا لكشف الحقيقة كاملة".

ورأت الرابطة أن الإخفاء القسري والتكتم على مصير المختطفين يمثلان انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي، وجريمة لا يجوز أن تمر دون مساءلة، وأن استمرار الإفلات من العقاب شجع على تكرار هذه الانتهاكات بحق آلاف المختطفين والمخفيين قسرًا في اليمن، مطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في قضية محمد قحطان، وكشف جميع ملابساتها، ومحاسبة المتورطين وإنصاف الضحايا وأسرهم، بما يضع حدًا لسياسة الإخفاء القسري والإفلات من العقاب.

الضالع.. بدء سفلتة طريق الحصين - الشعيب

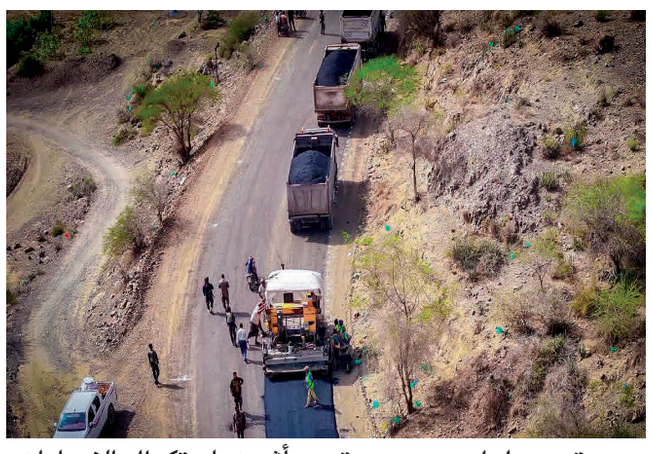

الضالع / خاص:

بدأت أعمال السفلتة في مشروع طريق الحصين – الشعيب بمحافظة الضالع، وذلك بتوجيهات من وزير الأشغال العامة والطرق المهندس حسين عقربي، وبمتابعة مباشرة وحثيثة من محافظ المحافظة اللواء الركن أحمد قائد القبة.

وتبلغ كلفة المرحلة الأولى الجاري تنفيذها مليارا و300 مليون ريال، بطول أربعة كيلومترات، ضمن مشروع تبلغ كلفته الإجمالية نحو 4 مليارات ريال، ويُعد من أبرز المشاريع الاستراتيجية التي تربط بين مديريتي الحصين والشعيب.

وجرى تدشين أعمال السفلتة بحضور وكيل محافظة الضالع لشؤون المشاريع فاروق الحسني، ومدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق المهندس عبدالرحمن السنمي.

وأكد الوكيل فاروق الحسني أن المشروع يمثل نقلة نوعية في البنية التحتية بالمحافظة، لما له من أهمية في تحسين شبكة الطرق، وتسهيل حركة تنقل المواطنين، وتسهيلها بين مديريتي الحصين والشعيب، مشيراً إلى أن قيادة المحافظة ممثلة باللواء احمد قائد القبة تولي المشروع اهتمامًا بالغًا باعتباره من المشاريع الخدمية ذات الأولوية.

من جانبه أوضح مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق، أن استئناف تنفيذ المشروع جاء ثمرة للمتابعة المستمرة والجهود الكبيرة التي بذلها محافظ المحافظة اللواء الركن أحمد قائد القبة مع الجهات المختصة، والتي أثمرت استكمال الإجراءات اللازمة، وإعادة المشروع إلى مسار التنفيذ، مثمنا جهود قيادة وزارة الاشغال العامة والطرق وسعيها لاستكمال هذا المشروع الحيوي الهام خاصة مع الاحتياج الكبير لتطوير شبكة الطرق في المحافظة.

ويُعد طريق الحصين - الشعيب من المشاريع الحيوية التي ينتظرها أبناء المحافظة منذ سنوات، إذ يخدم عشرات الآلاف من المواطنين في مديريتي الحصين والشعيب.

انتخاب اليمن نائبًا لرئيس مجموعة العمل الفنية الحكومية للموارد الوراثية النباتية

روما / سبأ:

شاركت الجمهورية اليمنية، ممثلة بوزارة الزراعة والري والثروة السمكية، في افتتاح أعمال الدورة الثالثة عشرة لجماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، المنعقدة في العاصمة الإيطالية روما.

ويناقش جدول أعمال الدورة، التي تستمر يومين، بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء في المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية، ونخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال صون وإدارة الموارد الوراثية النباتية، النسخة المنقحة من خطة العمل العالمية الثانية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي قامت الأمانة العامة بمراجعتها وتحديثها في ضوء التطورات والمستجدات والتحديات الراهنة التي تواجه قطاع الموارد الوراثية النباتية.

وشهدت الجلسة الافتتاحية انتخاب هيئة مكتب الدورة الثالثة عشرة لجماعة العمل الفنية الحكومية، التي تمتد ولايتها لعامين، حيث انتُخبت كندا رئيسًا لجماعة العمل الفنية الحكومية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، كما جرى انتخاب سبعة نواب للرئيس يمثلون المجموعات الإقليمية السبع.

كما جرى انتخاب الجمهورية اليمنية نائبًا لرئيس المجموعة عن إقليم الشرق الأدنى، الذي يضم اليمن، ومصر، والأردن، وإيران، ولبنان، والسودان، ودول مجلس التعاون الخليجي، بما يسهم في إدارة أعمال المجموعة، وتعزيز التنسيق بشأن القضايا الفنية ذات الاهتمام المشترك، وصون التنوع الحيوي للموارد الوراثية النباتية.

جامعة المهرة تعقد دورتها الاعتيادية السابعة وتقر عدداً من القرارات والتوصيات

المهرة/ خاص:

عقد مجلس جامعة المهرة دورته الاعتيادية السابعة للعام الجامعي 2025–2026م، برئاسة نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب الأستاذ الدكتور عادل كرامة معيلي، وبحضور أعضاء المجلس، لمناقشة عدد من الموضوعات الأكاديمية والإدارية المدرجة في جدول الأعمال، واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة بشأنها.

وفي مستهل الجلسة، رحب الأستاذ الدكتور عادل كرامة معيلي بأعضاء المجلس، مثمناً جهودهم المتواصلة وحرصهم على تعزيز الأداء الأكاديمي والإداري، ومؤكداً أهمية العمل بروح الفريق الواحد بما يسهم في تطوير العملية التعليمية، وتحقيق رسالة الجامعة وأهدافها، والارتقاء بمستوى مخرجاتها الأكاديمية.

وأشار رئيس الجلسة إلى أهمية المرحلة الراهنة التي تشهدها الجامعة، وما تطلبه من تكامل الجهود وتضافرها لتعزيز جودة الأداء الأكاديمي والإداري، والارتقاء بالخدمات التعليمية والبحثية، بما يلبي تطلعات الطلبة، ويعزز دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة بمحافظة المهرة.

وناقش المجلس عدداً من الموضوعات المدرجة في جدول أعماله، حيث صادق على محضر اجتماعه السابق، كما أقر توصيات المجلس الأكاديمي المتعلقة بترقية عدد من أعضاء هيئة التدريس إلى لقبي أستاذ مساعد وأستاذ مشارك، وفقاً للوائح والأنظمة الأكاديمية المعمول بها.

كما أقر المجلس التقرير السنوي لمركز اللغة المهرية للدراسات والبحوث لعام 2025م، مشيداً بالجهود التي يبذلها المركز في مجال توثيق اللغة المهرية، وتعزيز الدراسات والبحوث العلمية المرتبطة بالتراث اللغوي والثقافي للمحافظة.

وفي بند "ما يستجد من أعمال"، استمع المجلس إلى إحاطة عن نتائج زيارة وفد الجامعة إلى العاصمة المؤقتة عدن، وما أسفرت عنه من لقاءات ومتابعات تخدم مسيرة الجامعة وتدعم مشاريعها الأكاديمية والإدارية، كما ناقش استفسارات عدد من أعضاء المجلس بشأن بعض البنود الواردة في قرار مجلس الجامعة الخاص بالترقيات الأكاديمية، وتم تقديم الإيضاحات اللازمة حيالها.

واختتم المجلس أعمال دورته بعدد من القرارات والتوصيات الهادفة إلى تعزيز الأداء المؤسسي، والارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية، بما يواكب تطلعات الجامعة نحو التطوير والتميز.

مؤسسة الأمل تطلق مشروعًا لتمكين (39) امرأة من القيادات النسائية النقابية في حضرموت

المكلا/ خاص:

دشّنت مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية أولى أنشطة مشروع «نقابيات صانعات قرار.. من السياسات إلى التمكين»، ضمن مشروع تعزيز مشاركة النساء في عمليات السلام – المسار الثاني، الممول من سفارة مملكة هولندا في اليمن، والمنفذ بالشراكة مع منظمة شركاء اليمن ومؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية.

واستهل المشروع أعماله بتنفيذ برنامج تدريبي مكثف، انطلقت أولى ورشاته المتخصصة في التشريعات العمالية والقوانين الدولية، بمشاركة 39 نقابية، بهدف تعزيز معارف القيادات النسائية النقابية، وتطوير قدراتهن بما يمكنهن من المشاركة الفاعلة في صنع القرار، والعمل النقابي، والعمليات الانتخابية.

ويهدف المشروع إلى إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الداخلية للهياكل النقابية، بما يعزز دور النساء والنقابات في المسار الثاني للسلام، ويسهم في بناء بيئة نقابية أكثر شمولاً وعدالة واستجابة لقضايا المرأة.

كما يسعى إلى بناء وتعزيز قدرات القيادات النسائية النقابية، وتمكينهن من ممارسة أدوار مؤثرة في صنع القرار والمشاركة الفاعلة في العمليات الانتخابية والنقابية داخل اتحاد نقابات عمال حضرموت، إلى جانب دعم إصلاحات مؤسسية وسياسية تعزز المساواة بين الجنسين داخل الاتحاد.

ويركز المشروع كذلك على اعتماد لوائح وآليات تراعي النوع الاجتماعي، وتوسيع حضور النساء في الهيئات القيادية بنسبة لا تقل عن 30 %، بما يعزز وصول النقابيات إلى مواقع التأثير وصناعة القرار، ويكرس دورهن كشريكات فاعلات في العمل النقابي ومسارات بناء السلام.

ويطمح المشروع أيضًا إلى تكوين كتلة من القيادات النسائية النقابية القادرة على تحويل المعرفة القانونية إلى أدوات فاعلة للتأثير والمناصرة، والمشاركة بفاعلية في صياغة السياسات والقرارات والعمليات الانتخابية داخل الأطر النقابية، بما يعزز حضور المرأة ودورها في تطوير العمل النقابي وترسيخ مبادئ السلام والشراكة.